



جهود الدول والمنظمات العالمية في تعزيز الحوار ومواجهة معوقاته

الأب الايكونوس نبيل حداد

المدير التنفيذي

المركز الأردني لبحوث التعايش الديني - الأردن

يسعدني أن أخاطب اليوم هذا الجمع الكريم من السادة العلماء والقادة والمفكرين من أتباع الديانات في هذا المؤتمر العالمي للحوار برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبد العزيز.

ويسرني أن أشارك بهذا البحث في موضوع " جهود الدول والمنظمات العالمية في تعزيز الحوار ومواجهة معوقاته " ، تلبية لدعوة كريمة مشكورة من معالي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي.

أولاً: مقدمة - في معنى الحوار

الحوار استهلالاً يتطلب قبولاً من طرف لطرف آخر. وهذا القبول هو تسامح، ومن أجل ضبط المفاهيم وحدود دلالاتها المعرفية، لا بد من اقتراح تعريف للتسامح تتوافق عليه، وهو أمر بات سهلاً بعد قيام منظمة اليونسكو



في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥ بصوغ مقارنة لفكرة التسامح؛ قوامها أن التسامح هو احترام غنى الثقافات وتنوعها في عالمنا، وقبول هذا الغنى وتقديره.

"فالتسامح، من هذا المنظور إذن ليس وليد مساومة فكرية أو دينية، أو نتاجاً لموقف تليفقي يلغي الخصائص والمميزات، ويقفز فوق الفوارق. إنه الاعتراف بوجود التباينات، واحترام هذه التباينات باعتبارها إثراء للجهد الإنساني، وإصراراً على التلاقح الفكري بين التيارات والرؤى، وانفتاح الذهن في عملية تواصل وحوار وإعمال للفكر".

من هنا، كانت المعرفة شرطاً أولاً للتسامح؛ المعرفة الحقة بالذات وبالتاريخ والهوية وبالشخصية التاريخية، ترفدها معرفة مكملّة بالآخر، تاريخاً وثقافة وحساسية وحضوراً راهناً. ليتوج كل ذلك بالحوار.

ولا ينهض الحوار الحقّ، لا الشكلي الاحتفالي القائم على المداينة والتكاذب، إلا على قاعدة المعرفة الرصينة. فالجهلاء لا يتحاورون، إنهم لا يتحاورون ولا يخصّبون بعضهم بعضاً بل يقفزون فوق الحقائق بتجاهلها دون تفحص نتائجها وإملاءاتها.

والحوار، إذ ينطلق من قاعدة أن التعدد والتنوع شرعة إلهية وسمة من سمات الوجود، يتجاوز فكرة القبول السلبي الاضطرابي بالآخر، كما لو كان مجرد إضافة، إلى فكرة أن الآخر شرط مؤسس لـ "الأنا"، وأن الحوار ليس السكوت عن الآخر، بل هو استدعاء لهذا الآخر، ليكون محاوراً



وشريكاً في تكوين الحقيقة التي تتشكل من هذه الشراكة بالذات.

وكل " حوار " يتقدم بوصفه تغاضياً مؤقتاً عن الاختلاف، ليس حواراً خلاقاً أو مساهماً في إعمار الكون، بل هو رافة القوي بالضعيف، أو منحة يخلعها الجبار على رقيق الحال، تطفأ منه وإنعاماً وإحساناً.

والحوار ليس خياراً بين خيارات يمكن للأحوال السياسية والدينية والحضارية في العالم أن تستقيم بوجوده أو انتفائه. بل هو الخيار الإلزامي، والمعبر الضروري إذا شاءت البشرية أن تنمو وتزدهر. إنه القيمة التي تجعل الحياة ممكنة في الأساس، وقادرة على أن تهزم الكراهية والعنف والموت والحروب والدمار. ففي غياب الحوار لا ثقافة للسلام ولا أساساً فلسفياً للسلام نفسه.

والحوار الذي يترأى للكثيرين أنه سمة لازمة للعلاقات بين الأفراد، تتجاوز ضرورته الأفراد إلى الجماعات والشعوب والدول، فيغدو قيمةً (كونيةً) في العلاقات السياسية بين الدول، كما في المؤسسات الدولية، وفي علاقات الشعوب بعضها ببعض. إيجاد الاحترام والتبادل والتسامح الذي هو صنو عدم العنصرية بين الشعوب، وسعياً لفض النزاعات سلمياً بين الدول، والاحتكام إلى القانون الدولي في كل صنوف النزاعات.

فإذا كانت هذه هي رؤيتنا للحوار في أبعاده الحقيقية وميادين تطبيقه، فما هي شروط تولده، كقيمة عليا؟

في ظني ثمة شرطان فكريان مسبقان يجب أن يتوافرا في كل ذهنية، حتى



تشكل تربةً صالحةً للحوار:

(١) فكرة نسبية الحقيقة وتنوع سبل الوصول إليها وأساليب التعبير عنها.
(٢) نزع الدوغما عن أفكارنا بفتح أبوابها أمام التطور والإخصاب.
فالدوغما ليست إلغاءً لإمكانية الحوار والتلاقح فحسب، بل هي أيضاً إفقار
للفكر نفسه إذ تحيله من كونه مدى حياً إلى كونه جثة هامدة تحرسها صور
التاريخ، عوض أن يحوطها أحباء الحياة.

فكيف تحاور الدوغما دوغما أخرى؟ إنهما تتلاغيان وتتفايان، عندما
تنغلق الواحدة على نفسها لتنعزل داخل دائرتها من غير إنصات لغير صوتها
وتأمل لغير صورتها.

على هاتين القابليتين، قابلية قبول نسبية الحقيقة، وقابلية تحرير الفكر من
الدوغما، يمكن تأسيس قاعدة الحوار التي تشكل ركناً أول في أركان ثقافة
السلام. وهنا نبلغ سؤالاً أساسياً:

هل تنطوي الأديان السماوية على قيم تدعو إلى الحوار يمكن أن تقود
المؤمنين إلى التخلُّق بالأخلاق التي دعت إليها السماء، والاشتراك في إعمار
هذا الكون؟

من المؤكد أن الإجابة على هذا السؤال هي بالإيجاب. ويكفي أن يطوف
كل من في رحاب الديانات السماوية ليعثر على ثوابت قيمة تؤسس للحوار
سعيًا لخلق التسامح والتعايش.

أن تكون مؤمناً حقاً، يعني أن تذهب في إيمانك إلى مقاصده العليا، إلى



الإعلاء من قدر الإنسان، ورفض أي استغلال أو إقلال من كرامته، ككائن مخلوق على صورة الله.

يبقى سؤال مشتق من السؤال الأعم: كيف نؤسس للحوار؟
نؤسس للحوار بإشاعة ثقافة (دينية) مؤسسة على قيم التسامح والاحترام المتبادل.

نؤسس للحوار عندما ننزع السياسة عن الدين، ونمنع توظيف الدين في صراعات سياسية.

ونؤسس للحوار بتثقيف (ديني) متبادل، يجرد الأديان من ثقل التاريخ والتصورات النمطية المشوهة في المخيلات الشعبية.

ونؤسس للحوار القائم على التسامح، بالذهاب إلى الدين الواحد، أي الإيمان الواحد، بالرب الواحد، بالمعاد الواحد، وبالانتساب إلى الأب الواحد والأرض الواحدة إرثاً للخلقة الواحدة.

ثانياً: في التأسيس لجهد دولي للحوار

كثير الحديث بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ عن الحضارات وما بينها، فقال بعضهم إنه صراع، بينما قال آخرون إنه حوار. وبين الذين يقولون بنظرية الصراع من يدافع عن نظريته، بكثير من القناعة، بأنه صراع حضاري، وليس صراعاً أيديولوجياً أو اقتصادياً، بل إن كثيرين قد صوروه صراعاً دينياً بين الإسلام والغرب.



عندما نتفحص مفهوم الصراع الحضاري على المستوى العالمي، نجد أن الحضارات قد أخذت عبر التاريخ منحى التراكمية والانفتاح على الآخر بعد كل منحى تصادمي ومواجهة مع الآخر.

إن قراءة سريعة للتاريخ تؤكد أن الأمم تعلمت من بعضها ضمن نسقٍ تراكمي. فاليونانيون تعلموا من البابليين والفينيقيين والمصريين، مثلما تعلم العرب من اليونانيين والفرس والهنود، ومثلما تعلم الأوروبيون الغربيون من البيزنطيين والعرب الذين صنعوا حضارة أنجزتها دولتهم العربية الإسلامية. فالحضارة إذن إرث إنساني مشترك تقوم العلاقة بين دوراتها المختلفة على أساس التكامل، حيث تراث كل حضارة جديدة عوامل البقاء من سابقتها وتضيف إليها من إبداعاتها، ثم تسلمها إلى أخرى وهكذا..

وقد اتخذ الصراع في مستواه العالمي شكل مواجهات اقتصادية وسياسية وعسكرية بين الأمم، وحتى في تلك المواجهات كانت الأمم تتعلم من بعضها. ليس من شك في أن الصراع بين الحضارات أو الإمبراطوريات أو الأمم قد حدث في مراحل معينة سجلها التاريخ، كانت تتبعها فترات من التفاعل والاستيعاب الحضاري أو إن شئت الحوار الحضاري، وهذا ما شكّل الضمانة الأولى لاستمرار الحضارة في العالم إن لم نقل بناءها. وبتركيز النظر على المعالم المهمة لهذا التبادل المتواصل والمستمر بين الحضارات، خاصة خلال فترات التفاعل الحضاري الخصب، نجد مثلاً أن العلاقة بين الإسلام والغرب أخذت منذ البداية، مثل كثير من العلاقات بين الحضارات، نمطاً من المواجهة ثم التفاعل أو النزاع ثم الحوار. ألم نشهد في القرنين الثامن



والتاسع الميلاديين تفاعلاً وتبادلاً حضارياً أدى إلى استيعاب العرب المسلمين التراث الإغريقي في العلوم والفلسفة، ثم طوروا هذا التراث على مدى خمسة قرون في بغداد وقرطبة؟ أولم تشكل الحروب الصليبية، رغم المواجهات الطاحنة، حالة اتصال حضاري بين المسلمين والأوروبيين وفرصةً تعرّف فيها الفرنجة على حضارة بلاد الشام؟

كثر الحديث عن الحضارات وما بينها (صراع أم حوار) بعد ١١ سبتمبر، وهو التاريخ الذي صار تقويمياً جديداً، إذ أصبح محطة زمنية تؤرخ لمرحلة جديدة.

وإزاء هذا الواقع، ولأن البشرية معنية بمشروع الحضارة الإنسانية وبصنع مستقبل أفضل لهذا العالم بحيث يكون لدعاة الحوار والخير والسلام موقف التأثير فيه، ينبغي عدم البقاء خلف مواقف الرفض والأيكتفي باجتراح المواقف التي لا تحقق إلا المزيد من التراجع، لا بد أن تتطور نظرة عالمية حيوية مليئة بالأمل والوعد نحو المستقبل، ويكون الموقف من الآخر منطلقاً من هذه النظرة ومن موقف التفاعل الإيجابي مع إنجازات الحضارة العالمية وموقف الاستفادة والإفادة ثم موقف التقييم والتقويم الذي يعالج أي خلل للعلاقة معها ويصحح انحرافاتهما.

ولكي نصل إلى تحديد الموقف من الآخر لا بد من السعي إلى محاولة فهمه، لأن الموقف المسبق من الآخر في الأعم الأغلب صادر عن جهل به. وكثير من منتقدي هذا الآخر - بيننا - لا يصدر عن فهم له. بل ربما عن عقدة تجاهه تجعلهم يهربون إلى رفضه جملة. وقد يكون هذا الموقف منطلقاً



إما من عقدة خوف تؤدي إلى رفض للآخر من شأنه أن يعزل أصحابه عن مجرى التاريخ؛ أو من موقف اللجوء إلى التقليد الذي لا يصدر عن فهم ولكن عن عقدة أخرى من الشعور بالنقص إزاء الآخر تفضي إلى كراهيته أو تقليده. ومن سيئات التقليد أنه يمسح أصحابه.

إن الطريق إلى الموقف المطلوب هو أن نعرف الآخر وأن نفهم أننا جميعاً أعضاء في هذا العالم، كلُّ له دور منتظر تحتاجه الإنسانية وتتطلع إليه. ولأننا ينبغي أن نكون معنيين بخير الإنسانية ومستقبلها، نسأل أنفسنا: ما هو هذا الدور الذي على الجميع أن يؤديه وكيف ذلك؟

إن المسؤولية الأخلاقية والإنسانية والسياسية للدول أن تعمل على تطوير إستراتيجية حضارية عالمية تفتح على كل الثقافات وتفهمها، وأن تدرك أن الورقة الرابحة في هذا العصر هي ورقة الحضارة وثقافة الحوار التي تغني عن الأساليب والردود العسكرية والسياسية، وأن تعمل معاً لتوضيح أن الديانات ليست نظماً أو أيديولوجيات سياسية فرضت على الشعوب، ويمكن أن ترفع عنها في أي وقت. وأن تُعاد صياغة خطاباتها الدينية والحضارية والثقافية وأن نكيّف أساليب طرحها. فالدعوة إلى الحوار لا تكون بحسن النوايا فقط، بل بوضع إستراتيجية عالمية توعوية إعلامية تثقيفية تبتكر السبل والأساليب البارعة لمخاطبة الآخر، وتستخدم كل المتاح من وسائل الإعلام والاتصال واللقاءات والحملات والندوات وغيرها وتشجع التبادل الحضاري.

أما الحوار بين أتباع الديانات بعد ١١ سبتمبر فيعتبر واحداً من المواضيع التي ينبغي التركيز على طرحها. فما نشهده على الساحة الدولية اليوم من



تشدد وتطرف و بروز الأصوليات الدينية، يؤكد أن حواراً كهذا لم يعد ترفاً حضارياً أو ثقافياً، بل هو ضرورة تفرضها الحاجة للدفاع عن السلم العالمي ومصالح الشعوب وعن كرامة الأديان السماوية التي تعلم المحبة والعدل والحق والسلام، وتتجاوز حوار النخب وحوار السياسات ما بين المؤسسات للوصول في النهاية إلى الحوار بين الناس.

ثالثاً: دور الدول والمنظمات في الحوار

عند الحديث عن دور الدول والمنظمات الدولية في الحوار على مستوى العالم لا بد أن نبدأ بالإشارة إلى أن الجهود الدولية على مدى العقود الماضية، وإن كان بعضها مثمراً، كانت جهوداً مبعثرة لا ينظمها ناظم، ولا تسير وفق خطوات ممنهجة ومؤسسية نحو أهداف استراتيجية بعيدة المدى تضع نصب عينيها خير الإنسان ومستقبله على الأرض. ولقد تنوعت واختلفت دوافع هذه الجهود ومنطلقاتها وأهدافها، بين دوافع أمنية وأهداف اقتصادية وسياسية وأيديولوجية، بل وحتى منفعية شخصية في بعض الأحيان. كما أنها لم تستجب للآثار الناجمة عن ضعف الحوار الذي تسبب في تزايد الكراهية والحقد والتطرف والإرهاب على المستوى الدولي.

الأمر الذي يؤكد على أهمية المباشرة بعملية دولية لتأصيل الحوار مسلكاً وممنهجةً ومؤسسيةً. عملية تؤسس لأهداف إستراتيجية بعيدة المدى، تتعاون فيها الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والمرجعيات الدينية والفكرية. ولا بد من تضافر الجهود لوضع آليات دولية تجمع الدول والمنظمات والمرجعيات



الدينية في عملية واسعة وممنهجة لهذا الحوار.

ولا يمكن البدء بهذه العملية إلا إذا أقرّ المجتمع الدولي بوجود مشكلة تواصلية بين ثقافات الشعوب المختلفة، مردّها إلى غياب الجسور التي تصل بين هذه الثقافات. ولا بدّ من توفر إرادة سياسية حقيقية للدول ووضع السياسات والتشريعات التي تعمق الحوار، حتى يصل إلى القواعد الشعبية، وأن تكفل الردع المطلوب ضد كل ما من شأنه أن يمسّ هذا الحوار سوى بالأقوال أو الأفعال أو التمييز أو العنف، إذ لا بدّ من التأكيد على أن الحوار لا يبقى نخبويًا، بل يجب أن يصل إلى مستوى الشعوب والجماهير، وهذه مسؤولية كبيرة لا بدّ للدول أن تقوم بها من خلال إشاعة ثقافة تقبل الآخر في حوار يومي فعال يشمل مختلف المجالات التجارية والاقتصادية والسياحية والاجتماعية وغيرها.

إذن تبدأ هذه الجهود في تفعيل الحوار بالإقرار بوجود مشكلة في التواصل بين الشعوب والثقافات المتعددة، لذا يشكل توفر الإرادة السياسية الحقيقية الخطوة التالية التي تتكرس بها البداية الإيجابية نحو الحلول المناسبة.

ويمكن تحديد دور الدول على مستويات عدة؛ فعلى المستوى المحلي الداخلي لا بد من السعي إلى القيام بدور مباشر في نشر ثقافة الحوار والتوعية بأهميته ووضع السياسات التي يمكن تبنيتها للتشجيع على مواجهة كراهية الآخر، ومواجهة ورفض تنميط صورة الآخر لدى كل جانب.

إن المباشرة في سنّ تشريعات ضد التحريض وبث روح الكراهية يشمل



مواجهة تلك الممارسات، سواء كانت بالأفعال والأقوال، وهي الممارسات التي من شأنها زيادة التمييز والعنف، كما نرى في العديد من الأحداث المؤسفة الماثلة حولنا.

إن البداية الجيدة للحوار تكون بتخلي أطرافه عن النزعات الدفاعية التي تسود اللقاءات والمؤتمرات والمحافل الدولية.

أما ما يجري من حوار يومي (غير سياسي) بين الدول كالتبادلات التجارية والسياحة المتبادلة وغيرها فيعتبر حواراً فعلاً رغم أنه لا يتوفر على الصفات السياسية. لذا يعتبر أمراً مهماً تعزيز هذا الحوار اليومي الذي يؤدي بطريقة مباشرة إلى تعزيز الحوار على المستوى الدولي.

إن ما يمكن أن توفره الدول والمنظمات الدولية في مجال التعليم يحمل الكثير من الثمار بدءاً بالكتب المدرسية التي تقدم لطلبة المدارس ما يساعدهم على تشكيل أذهانهم وما يشمل ذلك من صورة الآخر وما يمكن أن تفعله في إزالة التشويشات المتعمدة التي تحتويها كتب تاريخ العلاقات بين الدول والشعوب.

إن ما نشهده منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وخاصة منذ ظهور نظرية "صدام الحضارات"، يشكل حركة لمبادرات في الحوار توازي حالة من الاندفاع نحو الصدام. وضمن هذين النقيضين نرى حروباً وعمليات إرهابية وسجلات في التطرف تقابلها حوارات بين الدول والمؤسسات، وبعضها تعتبر حوارات احتفالية، خاصة عند بروز أزمة ما في الوقت الذي نرى فيه



صمتاً من جانب الكثير من الدول والشعوب التي ترقب عن بعد ما يجري. ولا بد هنا من التطرق إلى موضوع الإعلام الذي تظهر أهميته واضحة في إدارة العلاقات بين الدول والشعوب والثقافات. فوسائل الإعلام وما حققته العولمة تؤدي دوراً مهماً في عولمة الأحداث المحلية. إذا أسهمت عولمة الإعلام في (عولمة) العديد من الأحداث التي تسيء إلى التفاهم بين الشعوب لتعزز المنطق القائل بصراع الحضارات. فنشر خبر عن إساءة هنا أو فتنة هناك لا تحتاج أكثر من دقائق معدودة ليصل إلى العالم كله، الأمر الذي يدعو إلى قيام شكل جديد للإعلام يحمل رسالة الحوار ويسهم في تعزيز التفاهم ويشجع التواصل مع الآخر.

أما ما تشهده الوسائل التكنولوجية والإلكترونية الجديدة مثل المدونات و "الفيس بوك" و "اليوتيوب" واستخداماتها، فيمكن أن يستخدم للمساعدة في تحقيق التفاهم الثقافي ومقاومة غزو الكراهية والجهل، وتشجيع التخاطب مع الآخر. غير أن ما يسجل على الإعلام، في العديد من مؤسساته ووسائله، أنه يعتمد إلى مخاطبة نفسه أو أنه يخاطب الآخر بلغة لا يفهمها.

مبادرات الحوار

لا شك أن جهود الفاتيكان في الحوار بين أتباع الأديان يمثل نموذجاً إيجابياً ومؤثراً على صعيد المساعي الدولية الرامية إلى تقوية أو اصر الحوار والتقارب. فالحركة النشطة التي يقوم بها على صعيد خارطة العلاقات الدولية وزيارات زعماء العالم إلى الفاتيكان تسهم في تقوية البنية الدولية



المنشودة للحوار الدولي.

أشير هنا إلى الزيارة التاريخية التي قام بها جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز، خادم الحرمين الشريفين، إلى الفاتيكان، ولقائه بالأب الأقدس البابا بندكتوس السادس عشر.

حيث تناولت المحادثات بينها سبل تعزيز الحوار بين الأديان، وأكدت على "أهمية التعاون بين المسيحيين والمسلمين واليهود من أجل نشر السلام والعدالة والقيم الروحية والأخلاقية، وبصفة خاصة دعم العائلة".

وفي سياق الجهود الدولية الطيبة لابد من الإشارة إلى وثيقة "في زماننا هذا" التي صدرت عن المجمع الفاتيكاني الثاني عام ١٩٦٥ (Nostra aetate) وتعلق بالمؤمنين بالديانات غير المسيحية. حيث شكلت هذه الوثيقة بياناً مبتكراً متحرراً تم اعتباره نقطة تحول في نظرة الكنيسة الكاثوليكية للحوار بين الأديان.

وقد جاء في البند رقم ٤٣ في البيان والذي يتعلق بالمسلمين: "إن الكنيسة تنظر أيضاً بعين الاعتبار إلى المسلمين الذين يعبدون الإله الواحد، الحي القيوم، الرحيم القدير، خالق السماء والأرض، الذي تحدث إلى البشر. إنهم يحاولون الخضوع بكل قواهم لإرادة الله، حتى وإن كانت غير معروفة، مثلما خضع إبراهيم لله. إبراهيم الذي ترتبط به العقيدة الإسلامية طواعية. وعلى الرغم من أنهم لا يعترفون بيسوع كإله، فهم يبجلونه كنبى، ويوقرون أمه العذراء، مريم، وأحياناً يتوسلون إليها بتضرع. كما أنهم ينتظرون يوم الحساب، الذي سيحاسب فيه الله البشر بعد بعثهم، وهم



يقدرّون الأخلاق، ويحرصون على العبادات خاصة الصلاة والزكاة والصوم. وإذا كانت العديد من الخلافات والعداوات قد نشأت بين المسيحيين والمسلمين عبر القرون، فإن المجمع المقدس يهيب بهم جميعاً نسيان الماضي وأن يعملوا ويجهّدوا بإخلاص في محاولة للفهم المتبادل، وأن يقوموا معاً بحماية ونشر العدل الاجتماعي، والقيم الأخلاقية، والسلام والحرية، من أجل كافة البشر."

رابعاً: معوقات الحوار

إذا كانت الحروب والتوترات الدامية التي يشهدها العالم منذ بداية الألفية الجديدة قد عمّقت من الحاجة إلى التواصل السلمي بين البشر على اختلاف أديانهم وأجناسهم وأعراقهم وبلدانهم، فإن الدعوة إلى الحوار لا تكفي وحدها بمعزل عن التفكير في مبادئ تصون الحياة الإنسانية وتحميها من الحروب، فالحروب هي أكبر عائق أمام الحوار والتواصل السلمي، وهي من أخطر الأسلحة التي تنسف الحوار، وتسدّ الطريق أمام أي مسيرة مخلصّة نحو الحوار والتفاهم.

ولا يخرج عن إطار هذه الحروب التعصّب الأعمى، والدعوات المتكاثرة إلى القتل وتقييد حرية الإنسان وإلزامه، والتشدد في الرأي والتحيز غير المدروس لتصورات جاهلة. ويساهم في سدّ آفاق الحوار الانغلاق الفكري والعقليات الأيديولوجية المتعصبة، والأحكام المسبقة والتصورات النمطية، وغياب العدالة الدولية، وعدم وجود فهم مشترك للتعامل مع الاختلافات



الثقافية واحترامها، وعدم احترام حقوق الإنسان وتعزيزها. أما الظروف الاقتصادية السيئة وغياب التنمية الاقتصادية بمفهومها الدولي الشامل فهي ذات دور سلبي في إعاقة تقدم جهود الحوار، بين الشعوب والدول والمنظمات.

خامساً: النموذج الأردني

يمتلك الأردن مقومات كبيرة وفاعلة للقيام بدور مثمر في مجال الحوار على مستوى العالم. فالأردن يستند إلى قداسة دينية تاريخية وحاضر دولي فاعل. فهو موطن النبي إلياس الجلجادي العجلوني (٢ ملوك ١١: ٢) وملجأ موسى النبي الآتي من مصر، على رأس أول مجموعة وافدين من مصر، والذي مات على أرضه شيخاً عن مائة وعشرين عاماً. وهو الوطن الذي أتى إليه المسيح ليعتمد من نبي الأردن يحيى المعمدان. والأردن هو البلد الذي كانت أجواؤه ليلة الإسراء معبراً بين مكة المكرمة والقدس الشريف، فارتبطت القبلتان وبينهما الأرض الأردنية المباركة، التي ستصير فيما بعد باباً لفتوحات الجيش العربي الأول في مؤتة وفحل واليرموك، وحاضنة أضرحة قاداته الأول الذين وقف معهم غسانتنا في دور مسيحي عربي ما زال يؤكد وجودنا مع الإسلام ومعايشتنا له مدة أربعة عشر قرناً.

إن طرحاً واثقاً ومدروساً لهذه المزايا التي ذكرت، وهذا السجل الأردني المزين بتسعة عقود تسامح هاشمية، رسخت تعامشاً تتطلب معادلته استعداداً وسماحة لدى طرفيها واحترام الإنسان وحقوقه وحرية. إنه مهمة ينبغي أن



يحملها على الأخصّ العرب المسيحيون، وفق خطة واعية لدور حضاري وديني، فالعرب المسيحيون، وكان لهم دور بارز متميز في تشييد صرح الحضارة العربية الإسلامية. وهو دور للمسيحيين يفخرون به وعلى الأمة أن تحافظ على إبرازه، وأن تمكّنهم من تأديته، لأنه سلاح حيوي في يدها أشدّ تأثيراً، وأقوى حُجّة على سماحة الإسلام وتعددية حضارته وتقبّله للأديان السماوية المسيحية واليهودية وانفتاحه عليها، ويشكل رافعة هامة لجهود الحوار في البناء الإنساني.

لقد جاءت "رسالة عمّان" بياناً مفصّلاً أصدره صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، عشية السابع والعشرين من رمضان المبارك عام ١٤٢٥هـ / التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ٢٠٠٤م.

وتشكّل "رسالة عمّان"، ضمن منهجية الحوار التطبيقية، جهداً واعياً وثنقيفياً يقف في مواجهة الأفكار المغلوطة. كما تشكل مضامينها سياقاً فاعلاً وإيجابياً، وتتضمن حلولاً إسلامية متزنة لقضايا أساسية مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة، والحرية الدينية والمواطنة الصالحة في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وغيرها مما تعتبر قضايا رئيسة وأساسية في السلام والتناغم بين شعوب العالم.

وفي وثيقة "كلمة سواء بيننا وبينكم"، التي صدرت عام ٢٠٠٧، تلاقى مائة وثمانية وثلاثون عالماً من العلماء ورجال الدين والمفكرين المسلمين، بالإجماع، لأول مرة منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليعلنوا على الملأ القاسم المشترك بين المسيحية والإسلام، وليؤكدوا أن القاسم المشترك بين



الدين الإسلامي والدين المسيحي، والذي يعتبر القاعدة الأفضل للحوار والتفاهم، هو حب الله وحب الجار.

توفر هذه الوثيقة دستوراً مشتركاً للعديد من المنظمات البارزة والأفراد الأكفاء العاملين في مجال الحوار بين الأديان في جميع أنحاء العالم. فغالباً ما تكون هذه الجماعات منقطعة عن بعضها بعضاً، لا تدري واحدها بما تقوم به الأخرى، مما يؤدي إلى تكرار الجهد. وما توفره هذه الوثيقة لا يقف عند حد إعطاء هذه الجماعات نقطة انطلاق للتعاون والتنسيق على المستوى العالمي، بل يتعدى ذلك إلى أن يقيم ذلك التعاون والتنسيق على أصلب أرضية دينية عقائدية ممكنة: القرآن الكريم وحديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ووصايا السيد المسيح عليه السلام في الإنجيل.

كما لا يفوتني أن أشير، في هذا السياق، إلى وثيقة "التعايش الديني الإسلامي المسيحي المشترك" التي صدرت عن مؤتمر "التعايش وصنع السلام"، الذي أقيم تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، في عمان أوائل هذا العام (٢٠٠٨)، وقد شارك فيه رؤساء منتخبون من علماء الدين الإسلامي ومختلف الكنائس المسيحية في الشرق الأوسط على تنوع مراتبهم الشرعية والكنسية والتربوية كما شارك فيه مندوب عن الأمين العام لجامعة الدول العربية وممثلون عن كنائس من أوروبا ومتخصصون مهتمون بقضية الحوار الإسلامي المسيحي.

وقد أكدت هذه المرجعيات الدينية الكبرى في الوثيقة على ضرورة الالتزام والدعوة إلى احترام حرية الدين والعقيدة؛ واحترام الرسل والكتب



المقدسة والنصوص الدينية كافةً، وتحريم تدنيسها أو الإساءة إليها ومنع كل صور ذلك؛ واحترام الأماكن والمقدسات الدينية كافة، وتأمين حرية وصول المؤمنين إلى مقدساتهم؛ واحترام الرموز الدينية للأديان كافة، وتحريم الإساءة إليها ومنعها بكل صورها؛ واحترام حرية التعبير المسؤولة التي لا تمس بمعتقدات الآخرين ومشاعرهم؛ ومتابعة الحوار والتعاون الإنساني لتحقيق العدالة والسلام والتنمية والعيش الكريم وهو ما تدعو إليه المقاصد الدينية والإنسانية التي جاءت بها الديانات الإلهية.

الخاتمة

إن الحوار المنشود لا بد أن ينأى عن سيناريوهات الصراع الثقافي والديني التي انتشرت في العالم خلال العقدين الماضيين. كما أنه لا بد لهذا الحوار أن يسعى إلى تأسيس فهم مشترك للاختلافات الثقافية بين الشعوب وترسيخ احترامها واستيعابها ضمن منظومة الحضارة الإنسانية.

ومما يجب أن يثير القلق لدى الساعين لتأصيل مثل هذا الحوار الإيجابي ما نشهده عالمياً من تزايد حالات العنف وانعدام التسامح ضد الطوائف الدينية والمجتمعات المغايرة ثقافياً في أجزاء عديدة من العالم، مثل الخوف من الإسلام والمسيحية وظاهرة العداة للعرب ومعاداة السامية وغيرها. فبدلاً من أن تنتهي ظاهرة التمييز الديني والثقافي والعرقي، نلاحظ ازديادها وسرعة انتشارها، الأمر الذي يتوجب أن يعتمد الحوار المنشود على قواعد العقل والمنهج العلمي ونقد الذات أولاً، والتركيز على ضرورة التبادل الحوارية



حول عناصر الاختلاف والتعدد بدلاً من الاقتصار فقط على العناصر المشتركة بين الثقافات والأديان. وهذا لا يتم إلا بوضع استراتيجيات لتبادل المعرفة بين الشعوب وجسر الفجوات المعرفية بينهم، وتوفير الأطر المناسبة للاحترام المتبادل في ما يتعلق بالهويّات الثقافية المتعددة، وتقوية الحوار بتعزيز قواعد حقوق الإنسان ومبادئ التسامح والموضوعية في النظر إلى الآخر ورفض الصور النمطية والأحكام المسبقة، وتطوير لغة مشتركة من أجل فهم الفروق الثقافية واحترامها بما لا يمسّ بالقيم العالمية والخصوصيات المحلية لكل شعب من الشعوب.